

- ١ - تحيط على بتقرير معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح عن هذا البند^(٤١) :
- ٢ - تكرر إدانتها لرفض إسرائيل التخلّي عن حياة آلة أسلحة نووية :
- ٣ - ترجو مرة أخرى من مجلس الأمن أن يتّخذ تدابير عاجلة وفعالة لضمان امتثال إسرائيل لقرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) وإخضاع جميع مراقبتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية :
- ٤ - تكرر رجاءها إلى مجلس الأمن أن يستقصي أنشطة إسرائيل النووية وتعاون الدول الأطراف والمؤسسات الأخرى في هذه الأنشطة :
- ٥ - تطلب إلى جميع الدول والمنظمات التي لم توقف بعد تعاونها مع إسرائيل وتقديم المساعدة إليها في الميدان النووي أن تفعل ذلك :
- ٦ - تؤكد من جديد إدانتها للتعاون النووي المستمر بين إسرائيل وجنوب إفريقيا :
- ٧ - ترجو من الأمين العام أن يتابع أنشطة إسرائيل النووية متابعة وثيقة وأن يقدم تقريراً عنها ، حسب الاقتضاء ، إلى الجمعية العامة .

الجلسة العامة ١١٣

١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٥

٩٤/٤٠ - نزع السلاح العام الكامل

الف

نزع السلاح التقليدي على النطاق الإقليمي
إن الجمعية العامة ،

إذ تؤكد من جديد التصريح الوارد في بيانها ميثاق الأمم المتحدة على إنفاذ الأحكام المقبولة من دولات الحرب .

وإذ تسلّم مرة أخرى بالحاجة الملحة إلى تنسيق الإرادات السياسية لتعزيز المبادرات التي ترمي إلى تحفيض التهديد العسكري لتخفيض الموارد المفرج عنها على هذا النحو للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لجميع الشعوب .

وإذ تشير إلى أنه قد ذُكر في الفقرة ٢ من الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية العاشرة^(٤٠) ، في مجلة أمور ، أن

٢ - ترحب بالجهود الجارية لكفالة أفعى تدابير حظر مكثة للأسلحة الكيميائية والبيولوجية :

٣ - تحيط مؤتمر نزع السلاح على تعجيل مفاوضاته المتعلقة بإبرام اتفاقية متعددة الأطراف لحظر استحداث وانتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية ودمير تلك الأسلحة بصورة تامة وفعالة :

٤ - تطلب إلى جميع الدول أن تتعاون في الجهد المبذول لمنع استعمال الأسلحة الكيميائية ربما يتم إبرام اتفاقية بشأن هذا الحظر الشامل .

الجلسة العامة ١١٣

١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٥

٩٣/٤٠ - السلاح النووي الإسرائيلي

إن الجمعية العامة ،

إذ تضع في اعتبارها قراراتها السابقة بشأن السلاح النووي الإسرائيلي ، وأخرها القرار ١٤٧/٣٩ المؤرخ في ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٤ .

وإذ تشير إلى القرار ٥٤/٣٩ المؤرخ في ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٤ ، الذي طلب فيه إلى جميع بلدان منطقة الشرق الأوسط ، في مجلة أمور ، أن توافق على إخضاع جميع أنشطتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ربما يتم إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط .

وإذ تشير كذلك إلى قرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) المؤرخ في ١٩ حزيران / يونيو ١٩٨١ الذي طلب فيه المجلس إلى إسرائيل على نحو عاجل ، في مجلة أمور ، إخضاع مراقبتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

وإذ تلاحظ بقلق شديد رفض إسرائيل المستمر الالتزام بعدم صنع أسلحة نووية أو حيازتها . رغم الدعوات المركبة الموجهة إليها من الجمعية العامة ومجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية . لإخضاع مراقبتها النووية لضمانات الوكالة .

وإدراكاً منها للعواقب الخطيرة التي تعرّض السلم والأمن الدوليين للخطر نتيجة لتطوير إسرائيل للأسلحة النووية وحيازتها هذه الأسلحة وتعاونها مع جنوب إفريقيا لتطوير الأسلحة النووية ونظم إيصالها إلى أهدافها .